«VIVA» تعلن عن رعايتها الماسية للمؤتمر الاقتصادي التنموي الثاني

في إطار استراتيجية المسؤولية الاجتماعية التي تقدمها شركة الاتصالات الكويتية VIVA، أحدث مشغل لتكنولوجيا الاتصالات في الكويت، أعلنت الشركة عن رعايتها الماسية للمؤتمر الاقتصادي التنموي الثاني الذي يقام في الكويت في الـ28 من الشهر الجاري. ويأتي ذلك دعما لمختلف الأنشطة الرامية لتفعيل خطة التنمية التي تتيح للمواطن الكويتي أن يلمس آثارها الإيجابية في شتى جوانب الحياة.

وأفادت شركة VIVA بأن المؤتمر الذي يقام برعاية وحضور وزير الأشغال العامة ووزير البلدية لشؤون التخطيط والتنمية د.فاضل صفر، وتنظمه شركة تولز للخدمات الإعلامية، سيناقش العديد من القضايا والموضوعات التي تهم المواطن الكويتي أحد أهم الأهداف المحورية لعملية التنمية، وذلك ضمن جهود VIVA الحثيثة التي تحرص على انتقاء الأحداث والفعاليات التي ترعاها، نظرا للأثر الإيجابي الذي تتركه هذه الانشطة.

تحرص إدارة المسؤولية الاجتماعية في VIVA على تقديم مختلف أنواع الدعم لكافة المبادرات والفعاليات التي تسعى لتترك بصمة إيجابية على حياة المواطن الكويتي، وأن هذه النوعية من المؤتمرات التي تهتم بتفعيل المشاركة المجتمعية في الشأن العام ورفع الوعي الوطني بشأن قضايا التنمية والمعوقات التي تواجهها وسبل مواجهتها، تمثل هدفا للعديد من الشركات وفي مقدمتها شركة VIVA.

إن روح المسؤولية الاجتماعية التي تسعى VIVA لترسيخها في كافة انشطتها تأتي من اهتمامها الدائم بأن يكون لها دور تنموي في المجتمع الذي تعمل فيه، وتؤمن VIVA بأن رسالتها لا تنحصر فقط في تقديم خدمة متميزة لعملائها بقدر ما يهمها أن تعكس أيضا رؤية واضحة لضرورة أن يقدم القطاع الخاص وشركاته القائدة نموذجا متميزا في دعم الأنشطة والفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية التي تقدم إضافة حقيقية على طريق التقدم والتنمية للمجتمع الذي تعيش وتعمل فيه.

..و«التمدين العقارية» راعٍ ذهبي للمؤتمر

ترعى شركة التمدين العقارية فعاليات وأنشطة المؤتمر الاقتصادي التنموي في دورته الثانية، والذي سيعقد في 28 من شهر مايو الجاري تحت رعاية وحضور وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وزير الأشغال العامة د.فاضل صفر. وقد صرحت شركة التمدين العقارية في بيان صحافي بأن رعايتها للمؤتمر الذي تقيمه وتنظمه شركة تولز للخدمات الإعلامية المتكاملة، جاءت من منطلق الأهمية الكبرى لخطط التنمية المتعاقبة في تحريك الاقتصاد الوطني الذي يعاني من الركود منذ عدة سنوات.

وأضاف البيان أن المحاور الخمسة التي سيناقشها المؤتمر خلال جلساته، ستعلب دورا محفزا وتخلق رأيا عاما متابعا وداعما لخطة التنمية التي تم الإعلان عنها ومازالت تتعثر في خطواتها الأولى.

وأشار إلى أن شركة التمدين العقارية بصفتها أحد أهم مطوري المشاريع العقارية في المنطقة ترى أن مثل هذه المؤتمرات سيكون لها تأثير إيجابي على العديد من القطاعات الاقتصادية في الكويت وفي مقدمتها الشركات العقارية التي تأمل في طرح المشاريع التنموية الجديدة والمشاركة في تنفيذ بعضها، الأمر الذي سيساهم بشكل كبير في تحقيق الرغبة الأميرية السامية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري من جديد.

قمة رباعية بشأن الأزمة في 22 يونيو

خطة بريطانية لمنع تدفق المهاجرين الأوروبيين في حال تفكك منطقة اليورو وانسحاب اليونان من العملة الموحدة

لندن ـ كونا: أكدت وزارة الداخلية البريطانية انها تعكف على وضع خطط عاجلة للتعامل مع احتمالية تدفق اعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيين واليونانيين بالأخص على بريطانيا في حال انسحاب اليونان من منطقة العملة الأوروبية الموحدة (يورو).

وذكرت وزيرة الداخلية تيريزا ماي لصحيفة «ديلي تلغراف» انها تنظر بالفعل في امكانية فرض إجراءات طارئة للحد من هجرة الأوروبيين الى بريطانيا في حال تفكك منطقة اليورو.

وأوضحت ان المصالح المختصة تقوم حاليا بجمع الاحصاءات عن جنسيات وعدد المهاجرين الأوروبيين الذين دخلوا بريطانيا منذ بداية الازمة المالية مشيرة الى ان «عدم عضوية بلادها في منطقة اليورو سيجعلها وجهة امنة لمن فقدوا وظائفهم في دول المنطقة».

وبينت الصحيفة ان القوانين الأوروبية تسمح لدول الاتحاد بفرض اجراءات استثنائية للتعامل مع اي طارئ مضيفة انه من المتوقع ان تلجأ الداخلية الى رفع حق عمل الأوروبيين وربما فرض تأشيرات على رعايا دول أوروبية اخرى قد تكون اليونان.

واشارت الى ان عدة دول اوروبية لم تعط البولنديين حق العمل عندما التحقت بلادهم بعضوية الاتحاد الاوروبي عام 2004 كما هددت فرنسا باعادة مراقبة حدودها مع ايطاليا بعد تدفق اعداد كبيرة من اللاجئين التونسيين والليبيين في هذا العام.

من جهة اخرى اكدت تيريزا ماي انه يجري ايضا اعداد قوانين لمواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية التي تعاني منها بريطانيا منذ عقود طويلة.

ولفتت الى انه لن يكون بامكان اي اجنبي تلقي الخدمات الاساسية كالعلاج والسكن او فتح حساب بنكي دون اثبات هويتهم وفقا لطرق سيتم الكشف عنها في المستقبل القريب.

كما قالت صحيفة لو فيجارو الفرنسية أمس نقلا عن مصادر بالحكومة الإيطالية إن زعماء فرنسا وألمانيا واسبانيا وايطاليا سيجتمعون في روما يوم 22 يونيو المقبل للتباحث بشأن أزمة منطقة اليورو.

واقترح رئيس الوزراء الايطالي ماريو مونتي عقد اجتماع مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي فرانسوا هولوند ورئيس الوزراء الاسباني ماريانو راخوي لكن كانت هناك صعوبات في تحديد موعد.

وأبدت ميركل ترحيبا فاترا بالفكرة التي قال مونتي إنها ضرورية لاستجلاء المسائل ذات الصلة قبل عقد قمة شاملة للاتحاد الأوروبي في 28 و29 يونيو.

وقالت لو فيجارو «الاجتماع الرباعي بشأن أوروبا قد يجري في روما في 22 يونيو بعد انتخابات اليونان وفرنسا».

ويتوجه اليونانيون إلى مراكز الاقتراع في 17 يونيو في انتخابات عامة جديدة يخشى كثيرون من أنها قد تسفر عن حكومة تلغي برنامج المساعدة الدولي وتؤدي إلى خروج اليونان من منطقة اليورو.

وتجري فرنسا انتخابات برلمانية في نفس اليوم حيث يأمل الرئيس الاشتراكي الجديد أن يفوز اليساريون بأغلبية ستساعده في تنفيذ خطته للضرائب والإنفاق.

رابع مصرف في إسبانيا يعلن عن خسائر كبيرة ويطلب مساعدة حكومية

مدريد ـ أ.ف.ب: أعلن بنك بانكيا رابع مصرف في اسبانيا مساء الجمعة انه اجرى مراجعة لحساباته في 2011 كشفت عن خسائر تبلغ 3 مليارات يورو وطلب مساعدة حكومية قياسية قدرها 19 مليار يورو لإصلاحه.

وكان هذا المصرف الذي سيتم تأميمه بحصوله على هذه المساعدة الحكومية، اعلن في فبراير انه حقق ارباحا صافية قدرها 309 ملايين يورو في 2011.

وقال بانكيا في بيان مساء الجمعة ان «الاصلاحات التي ادخلت في محفظة القروض والموجودات العقارية التي صودرت وتحديد القيمة السوقية لمساهمات بانكيا، كشفت عن اداء سلبي للعام 2011 بقيمة 2,979 مليار يورو».

وبانكيا هو اكبر مصرف اسباني معرض للخسارة بسبب قطاع العقارات المنكوب، بمحفظة عقارية تبلغ قيمتها 37,5 مليار يورو معظمها (31,8 مليار يورو) غير مضمونة من قروض قد لا يتم تسديدها او منازل تتم مصادرتها، كما اعلن المصرف عن تغييرات في مجلس ادارته الذي لم يبق فيه في منصبه سوى المدير العام فرانشيسكو فيردو.

وسيتم تشكيل مجلس جديد للإدارة يضم عشرة اعضاء فقط مقابل 18 في المجلس السابق.

لاغارد تطلب من اليونانيين تسديد ضرائبهم

لندن ـ ا.ف.ب: اعتبرت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستين لاغارد في مقابلة انه يتعين على اليونانيين «البدء بالتعاون بصورة جماعية» عبر دفع ضرائبهم، مؤكدة في الوقت نفسه انها اقل قلقا على مصيرهم منها على مصير اطفال افريقيا.

واوضحت في هذه المقابلة التي نشرتها صحيفة ذي غارديان البريطانية «اعتقد أن على اليونانيين البدء بالتعاون فيما بينهم بصورة جماعية» عبر «دفع كل ضرائبهم»، في اشارة الى مشاكل التهرب من تسديد الضرائب التي تشهدها اليونان.

وردا على سؤال عما اذا كانت تفكر بالصعوبات اليومية التي يواجهها اليونانيون، اجابت «في ما يتعلق باليونانيين، افكر ايضا بكل الذين يحاولون طيلة الوقت التهرب من دفع الرسوم».

واشارت الى انها تفكر بالذين حرموا، في اليونان، من الخدمات العامة «بالقدر نفسه» بالذين لا يدفعون ضرائبهم. واضافت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي «افكر اكثر بأطفال في قرية صغيرة في النيجر يرتادون المدرسة لمدة ساعتين يوميا ويتقاسم كل ثلاثة منهم كرسيا ويحلمون بتحصيل تعليم جيد، افكر بهم طيلة الوقت لاني اعتبر انهم ايضا بحاجة اكثر للمساعدة من الناس في اثينا»، مؤكدة مجددا ان الصندوق لا ينوي تخفيف بنود خطة التقشف المفروضة على اليونان.

وقد جاءت الانتخابات التشريعية اليونانية التي جرت في السادس من مايو لتعكس معارضة الناخبين لسياسة التقشف التي تنتهجها اليونان تحت ضغط الجهات الدولية المانحة وبينها صندوق النقد الدولي. ومنذ عامين اضطرت اليونان الى تطبيق برنامج لتنقية اقتصادها يتضمن خصوصا خفضا كبيرا في نفقاتها العامة. وسيتعين عليها ايضا اجراء اصلاحات لمواجهة الفساد او التهرب الضريبي.

من جهة اخرى ذكرت صحيفة «ذي إندبندنت» البريطانية أن اليونان التي أثقل الدين كاهلها تعاني آثار أزمة مالية غير مسبوقة، بينما يختلف القادة الأوروبيون على استمرارها ضمن منطقة «اليورو».

وأضافت الصحيفة ـ في تعليقها على أزمة الديون بمنطقة اليورو وخلاف السياسيين حول استمرار اليونان ضمن منطقة اليورو ـ أن تدابير التقشف الصارمة التي تئن تحت وطأتها اليونان من أجل الحصول على قروض دولية تقرب اليونانيين البسطاء من حافة اليأس والانتحار.

ويرى بعض الاقتصاديين أن تراجع قيمة الدراخما (العملة اليونانية) من شأنه تنشيط السياحة وجذب السائحين بما يدعم تلك الصناعة التي يعمل بها واحد من كل خمسة يونانيين، غير أنه طبقا لرابطة شركات السياحة، فإن خروج اليونان من منطقة اليورو لن يؤثر إلا بالسلب على أثينا.

الأموال المهربة إلى سويسرا تصل إلى 80 مليار يورو

برلين ـ د.ب.أ: قدرت وزارة المالية الالمانية ان المتهربين من الضرائب في البلاد نقلوا الى البنوك السويسرية اموالا تصل الى 80 مليار يورو.

وذكرت الوزارة في خطاب ارسلته الى نائب الخضر في البرلمان الالماني (بوندستاغ) جيرهارد شيك ان ربع هذه الاموال المودعة يمكن ان تكون نقلت خلال الاعوام الماضية الى اماكن استثمار آمنة على حد زعم اصحابها تخوفا من مخاطر اكتشافها داخل المانيا.

وأوضح الخطاب ان قيمة الضرائب التي ستفرض على الاموال المهربة الى سويسرا ستصل الى 42 مليارا وفقا للاتفاقية الضريبية بين البلدين بشأن فرض ضرائب تقديرية على الاموال التي لم تدفع ضرائب عليها من قبل.

وتتوقع الوزارة ان يكون دخلها من هذه الاموال 10 مليارات يورو تحصل مرة واحدة. وتصطدم اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين المانيا وسويسرا حتى الآن بمعارضة مجالس الولايات الالمانية.

ويحتاج وزير المالية الالماني فولفغانغ شويبله الى موافقة الولايات التي تحكمها احزاب الاشتراكيين والخضر لابرامها.

وتنص الاتفاقية على تقدير جزافي للضرائب على الممتلكات والارصدة القديمة تصل الى ما بين 21 و42٪ منها.

تفادياً للخلافات.. «أوبيك» قد تبقي على سقف الإنتاج دون تغيير

لندن ـ رويترز: يرجح أن تحاول السعودية وحلفاؤها تفادي مواجهة مع إيران وتوصي ببقاء سقف انتاج أوبيك دون تغيير في اجتماع الدول الأعضاء في المنظمة الشهر المقبل.

ويقول مشاركون في اجتماع يعقد في 14 يونيو في ڤيينا إن من المرجح ألا يتناول وزراء النفط سياسة الإنتاج ويأملون أن تكون المشاورات سريعة وهادئة تجنبا لتكرار الخلاف الذي نشب قبل عام حين عارضت إيران وغيرها من الدول خطة السعودية لرفع الإنتاج.

وتساوت الكفتان في ديسمبر حين رفعت المنظمة هدف الإمدادات إلى 30 مليون برميل يوميا. ويزيد انتاج المنظمة حاليا نحو 1,6 مليون برميل يوميا عن سقف الإنتاج. وقال مندوب من احدى الدول الخليجية الأعضاء في أوبيك «تمديد العمل (بسقف الإنتاج) سيكون القرار الذي يتفق عليه الجميع. إنه السبيل الأقل اثارة للمشاكل ويبقي على الوئام داخل أوبيك».

ولم يتضح بعد إذا كان بوسع أوبيك أن تهدئ التوترات السياسية الناجمة عن العقوبات الغربية ضد إيران والتي أدت لهبوط إنتاج طهران من النفط. وعوضت السعودية التراجع وضخت كميات أكبر لكبح الأسعار.

وتكتم إيران حنقها تجاه رفع إنتاج السعودية ليتجاوز 10 ملايين برميل يوميا وهو أعلى مستوى في 30 عاما مما يسهم في تخفيف تأثير الاجراءات الأميركية والأوروبية بحق برنامج إيران النووي.

وتراجع إنتاج إيران ليتجاوز 3 ملايين برميل بقليل وهو الأقل في عقدين ومن المتوقع أن يتراجع الإنتاج أكثر مع بدء سريان عقوبات الاتحاد الاوروبي في يوليو.

وقال مصدر نفطي إيراني «ايران غير سعيدة بالمستوى المرتفع لإنتاج أوبيك لاسيما من السعودية. لكن من المرجح ان يناقش ذلك في جلسات مغلقة وليس جلسات عامة».

وتملأ السعودية صهاريج في الداخل والخارج وتزود مصفاة موتيفا في بورت ارثر بتكساس بعد توسعتها في الآونة الاخيرة وشركة ارامكو السعودية شريكة فيها.

ورغم انخفاض الإنتاج الايراني فإن الإمدادات من أوبيك بصفة عامة سجلت أعلى مستوى منذ عام 2008.

وأي محاولة للاعتراف رسميا بهذا التجاوز وبرفع سقف انتاج أوبيك ستثير غضب طهران التي ستعتبر خطوة السعودية محاولة لاقتناص حصة من السوق.

افتتاح منتدى الرؤية الاقتصادية بسلطنة عمان

مسقط ـ كونا: بدأت أنشطة منتدى الرؤية الاقتصادي في نسخته الأولى والذي جاء بعنوان «تحديات وآفاق التنويع الاقتصادي في السلطنة» وسط مشاركة خليجية ودولية لبحث ومناقشة تحديات وآفاق التنويع الاقتصادي في السلطنة. ويناقش المنتدى الذي افتتح تحت رعاية رئيس مجلس الدولة د.يحيى بن محفوظ المنذري عددا من المحاور الحيوية مثل رؤية الاقتصاد الوطني 2020 بنظرة نقدية تحليلية بالإضافة الى مناقشة البدائل والاستراتيجيات لتحقيق الأمن الغذائي في السلطنة حيث ستستعرض ورقة عمل مقدمة من الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي واقع الأمن الغذائي في السلطنة ودور الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي في تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال الحديث عن مفهوم الأمن الغذائي. ويتناول المنتدى الذي يستمر يومين عددا من المحاور في خمس جلسات رئيسية، تتناول الأولى «التفكير الاستراتيجي والتخطيط الاقتصادي» فيما تتناول الثانية «البنى الأساسية والموقع الاستراتيجي ودورهما في جذب الاستثمارات». وأما أعمال اليوم الثاني من المنتدى فتتضمن ثلاث جلسات رئيسية تتناول مواضيع «الأمن الغذائي والاستراتيجيات المستقبلية» و«الصناعة واسهامات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين الريادة والطموح» و«السياحة وفرص واعدة للاستثمار وتنويع مصادر الدخل». ويسعى المنتدى كأحد أول المنتديات الاقتصادية المتخصصة في السلطنة للتركيز على القضايا الاقتصادية في نظرة تحليلية تستهدف الخروج بتوصيات تكون عملية وفاعلة لتنويع مصادر الدخل في السلطنة بشكل خاص والنهوض بالاقتصاد الوطني بشكل عام.

مؤتمر الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية في الأمة العربية

الحلول التنموية في النموذج الغربي لا تصلح كأساس للتنمية الاقتصادية بالدول الإسلامية

اختتمت جمعية الاصلاح الاجتماعي مؤتمر الرؤية المستقبلية للتنمية الاقتصادية في الأمة العربية الذي نظمته في 23 و24 من مايو الجاري تحت رعاية سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وبرعاية نائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي الجراح. وأشار المشاركون الى ان التنمية الاقتصادية الشاملة والمطردة، التي تولي الاهتمام المتوازي لرفاهية الأجيال المعاصرة، وحقوق الأجيال القادمة، هي المدخل الصحيح لنهضة الأمة الإسلامية واسترجاع مجدها وقيادتها وريادتها في التاريخ. والطريق الصحيح والمنهج القويم هو استفادة هذه التنمية من كونها فريضة، وان تقوم على مقاصد الشريعة ومبادئها الكلية. ولقد وثق التاريخ ان برامج وخطط التنمية الشاملة والمطردة في ظل تعاليم الإسلام أخرجت المسلمين من الفقر الى الغنى، وجعلتهم سادة الدنيا وأئمة البشرية وأساتذة العالم، مبينين ان أهم ما يميز النموذج التنموي الإسلامي انه يقصد كرامة البشر وعمارة الأرض، ولذلك نجد ان المسلمين في الماضي لم يعانوا من القلة ولكنهم كانوا يبتدعون الأساليب للتعامل مع الوفرة، خاصة عندما فاضت حصيلة الزكاة عن حاجة إغناء الفقراء، فتطرقوا الى انفاقها على مصارف تنموية أخرى.

واتفقوا على ان عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد الاسلامية قد اكتسبت كثيرا من قوة الدفع الذاتي في عدد من الدول، لكنها تحتاج الى المزيد من الجهد للوصول بها الى السرعة المطلوبة في عدد آخر.

كما لاحظ المحاضرون ان الجهد التنموي الجماعي للدول الاسلامية هو أفضل طريق لتسريع عجلة التنمية لجميع الدول، وهذا يحتاج الى حلول تنموية مبتكرة وخلاقة.

وبينوا ان الحلول التنموية المتاحة من النموذج الغربي بفرعيه، الاقتصاد الشمولي والاقتصاد الحر لا تصلح كأساس للتنمية الاقتصادية الفعالة في الدول الاسلامية، بسبب معاناة الاقتصاد الشمولي من مشاكل الفشل الذريع في تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة، والفشل الذريع في تحقيق درجة عالية من العدالة الاجتماعية، معاناة المواطنين من القهر والطغيان والفساد، الوقوف ضد الحرية والعمل على عكس فطرة البشر، خصوصا ان الاقتصاد الحر يعاني من غياب العدالة الاجتماعية، ووقوع معظم الأعباء الضريبية على الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وسيطرة الاحتكارات على مختلف قطاعات الانتاج، وتكرار الأزمات وسرعة انتقالها بين أنحاء العالم، وتضخم القطاع الحكومي ومزاحمته للقطاع الخاص، .

● ليلى الشافعي

درع تكريمية لوليد الوهيب في ختام أعمال المؤتمر

تحويلات الوافدين تمثل 20٪ من موازنة السعودية

العربية: أكد عضو جمعية الاقتصاد السعودي عضو الجمعية السعودية للجودة عصام خليفة أن 80٪ من تجارة التجزئة في المملكة كلها تجارة بالباطن يقوم بغالبيتها أجانب آسيويون في مقابل مبالغ زهيدة تعطى للسعودي صاحب السجل التجاري على رغم المكاسب الخيالية لهذه التجارة.

وأوضح خليفة ـ في حديثه إلى صحيفة «الحياة» ـ أن تحويلات العمالة الأجنبية بلغت العام الماضي 110 مليارات ريال (وفق مؤسسة النقد العربي السعودي)، مشيرا إلى أن الجزء الكبير من هذه الأموال يخرج عن طريق البنوك السرية أو البنوك المتحركة، وهذه البنوك تنقل أكثر من 200 مليار ريال سنويا عبر الحوالات غير المعروفة.

وشدد خليفة على أن الأمر يحتاج إلى حلول عاجلة من خلال وضع رقابة مشتركة من وزارة الداخلية ووزارة التجارة ووزارة المالية على حسابات المواطنين الذين يملكون سجلات تجارية ويوجد على كفالتهم عمالة أجنبية، وأيضا مراقبة حسابات مكفوليهم، وأن تكون هناك مراقبات سرية من المباحث الإدارية أيضا. وأشار إلى أن السعودية هي أكبر بلد عربي بالنسبة إلى الحوالات الخارجية، وثاني أكبر بلد في العالم بعد الولايات المتحدة في الحوالات، مستدركا «حجم الحوالات في أميركا يبلغ 1٪ من موازنتها، بينما يبلغ في السعودية 20٪»، محذرا أن هذه الأموال التي تخرج لها تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

وعن أسباب خسارة كل هذه الأموال، قال خليفة ان الأسباب الرئيسية لذلك هي ما يسمى باقتصاد الظل الذي يعرف بأنه الاقتصاد الطارد للرساميل التي يجب أن تستثمر في داخل البلد، وهو الاقتصاد السلبي الذي يسببه التستر، ومن نتائجه أيضا نشوء ما يسمى بالبنوك السرية أو البنوك المتحركة التي تحول الحوالات غير المعروفة، التي تخرج نحو 200 مليار ريال سنويا إلى بلدان أخرى.

واقترح خليفة لتجاوز التستر واقتصاد الظل السماح للأجنبي بالاستثمار ومراقبته بحيث تكون المؤسسة هي الكفيل له وليس المواطن السعودي، مبينا أن السبب الرئيسي هو التستر من المواطن الذي يحصل على مبالغ زهيدة جدا، في مقابل ما يتحصل عليه الأجنبي من أموال خيالية.

من جانبه، قال الاقتصادي فضل البوعينين ان اقتصاد الظل هو كل الأنشطة المالية والتجارية التي تحدث في الاقتصاد، مثل التستر وتجارة المخدرات وتجارة الخمور وغسيل الأموال والرقيق الأبيض والتهرب الضريبي والجرائم المالية بأنواعها.

وصنف البوعينين التستر أنه يشمل مخالفتين، الأولى مخالفة تجارية تشمل أنشطة تجارية متستر عليها والثانية مخالفة أمنية من إيواء مخالفي الإقامة في البلد.

وأضاف أن المسؤولية عن مكافحة التستر تقع على عاتق جهات عدة، وفي مقدمها وزارة التجارة، إذ إنها مسؤولة عن الأنشطة التي تقع تحت مظلة أنشطة مصرح لها، ما يجعل عملية المراقبة والمتابعة تحتاج إلى جهد أكبر وتدقيق ومتابعة.

رئيس «آبل» ينفي حصوله على أرباح قيمتها 75 مليون دولار

سان فرانسيسكو ـ د.ب.أ: نفى تيم كوك الرئيس التنفيذي لشركة آبل الأميركية العملاقة للإلكترونيات حصوله على أرباح خاصة من الشركة قيمتها 75 مليون دولار وذلك بعد أيام قليلة من إعلانها كأعلى رئيس شركة أجرا في العالم.

وكانت آبل قد كشفت عن حصول كوك على حصة أرباح في بيان رسمي الخميس الماضي حيث قالت فيه إنها منحت «مكافآت أرباح» للموظفين الذين يمتلكون حصصا مقيدة من أسهم الشركة.

وكانت آبل قد قررت منذ عدة سنوات منح عدد من العاملين فيها ما يسمى حصصا مقيدة من أسهمها والتي تختلف عن الأسهم العادية التي يحصل عليها الموظفون وتتذبذب قيمتها وقفا لتقلبات سعر السهم في البورصة. وتتميز الحصص المقيدة باستمرار سعرها المرتفع حتى إذا انخفض السعر في البورصة. ومن المقرر أن تبدأ الشركة في يوليو المقبل صرف 2,65 دولار لكل سهم كتوزيعات أرباح. وكانت الشركة قد منحت حصة مقيدة لتيم كوك قدرها مليون سهم مكافأة على إدارته للشركة خلال الاجازة المرضية التي قام بها مؤسس ورئيس الشركة الراحل ستيف جوبز وكذلك كمكافأة بقاء. ووفقا لتقديرات صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية فإن كوك حصل العام الماضي من شركة آبل على 378 مليون دولار ليتصدر قائمة أعلى مديري الشركات دخلا في العالم خلال العام الماضي.